رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

إقـــــرأ في المدى

2 الائتلاف الوطني: دولة القانون وراء تراجع شعبية تحالفنا معهم

3 الكردستاني يجمع التواقيع باستجواب الشهرستاني

5 ناشطون ينقسمون بشأن اول مفوضية عراقية لحقوق الانسان

8 منتخبنا يتوجه الاحد الى دبي لملاقاة مصر ودياً

الحكومة تنفي طلبها ربط البنك المركزي بها

بغداد / المدى

نفى مجلس الوزراء ، امس، أن يكون هناك طلب من الحكومة بربط البنك المركزي به.

وقال الأمين العام لمجلس الوزراء على العلاق في بيان صدر، امس، وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "الحكومة العراقية لم تطلب ربط البنك المركزي بالمجلس، أو حتى تحاول إضعاف استقلاليته".

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أكد، في ١٠ نيسان الحالي، على ضرورة عدم تبعية البنك المركزي للحكومة لمنع وضع اليد على أموال العراق أو تنفيذ الأحكام الدولية الصادرة ضد العراق من قبل الدائنين، وفيما لفت إلى أن المجلس سيستضيف محافظ البنك سنان الشبيبي في جلسة استماع لتبيان مسألة سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي، عزا الشبيبي أسباب ارتفاع صرف الدولار أمام الدينار إلى ضعف الإنتاج المحلي وضعف إجراءات الحكومة.وتنص المادة ٢/٢من قانون البنك المركزي العراقي ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ على "سعيا لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي ولانجاز مهامه، يكون البنك المركزي العراقي مستقلا ومسؤولا كما ينص عليه هذا القانون، باستثناء ما يحدد خلافا لهذا القانون.

بارزاني: التزام الكتل السياسية بالدستور في أدنى المستويات

رئيس إقليم كردستان يرفض تدويل الأزمة العراقية .. وينتقد احتكار السلطات

بغداد / المدى

اكد رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ان الالتزام الدستور من قبل الكتل السياسية منخفض جدا، معلنا رفضه تدويل الازمة السياسية ، ومشددا على ضرورة حلها داخليا، في حين انتقد عدم تنفيذ الوعود وتكريس السلطات بيد شخص واحد.

جاء ذلك بكلمة لبارزاني في "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" الأميركي للأبحاث، سلّط فيها الضوء على الوضع الراهن في العراق وإقليم كردستان و المنطقة.

وفي كلمته المصورة بالفيديو ونشرها المعهد الأميركي على موقعه، قال بارزاني ردا على سؤال بخصوص موقف الولايات المتحدة من العراق وإقليم كردستان، أن "الرئيس الأميركي ونائبه أكدا على التزامهما بعراق ديمقراطي فيدرالي متعدد، وأنهما ملتزمان بإقليم كردستان وشعب كردستان".

وقال بارزاني "إننا لم نسعَ في أي وقت من الأوقات وراء الانتقام، حيث نرغب في فتح صفحة جديدة مع جميع الاطراف، وسعينا دائم إلى استقرار الأمن، ولذلك، تسعى العديد من الدول الأجنبية باستمرار إلى إقامة علاقات تجارية والاستثمار في إقليم كردستان".

وبخصوص الوضع الأمني في العراق، أعلن بارزاني أن "العمليات الإرهابية لا تزال مستمرة، وأن العراق يمر بأزمة كبيرة على الصعيد السياسي". وشدّد أن " العراق الحالي أتى بدماء العراقيين، وسندافع عنه حتى آخر لحظة".

وعن الدستور العراقي، قال "الدستور العراقي دستور جيد، ولكن نسبة الالتزام بهذا الدستور منخفضة للغاية، وفي الوقت نفسه، صوّت جميعنا لهذا الدستور، وطلبت من الأطراف السياسية الجلوس معاً وقطع الطريق على عودة الدكتاتورية لهذا البلد ثانية وتنفيذ اتفاقية اربيل".

وشدّد على أنه "إذا لم توافق جميع الأطراف على هذه الأوضاع، فسنضطر حينها للرجوع إلى شعبنا إذا لم يتم معالجة المشاكل".

وأكد أنه "يتعيّن على العراق أن يحل مشاكله بنفسه، وليس اللجوء إلى تدخل خارجي". وحول جمع عدة صلاحيات في العراق بيد شخص واحد، صرح بارزاني "لسنا أبدا مع احتكار عدة مناصب وسلطات بيد شخص واحد حيث يظهر ذلك حاليا في العراق من قبل عدد من المسؤولين".

وأضاف "مرت ست سنوات ولم تنفذ أي وعود، ونحن ضقنا ذرعاً بهذا الوضع، لأنه يتم إطلاق التعهدات التي تخلو من أي عمل، وخير مثال على هذا، عدم صرف مبالغ الشركات الأجنبية، وقانون النفط والغاز، ولذلك، توقفت صادرات النفط من إقليم كردستان إلى الخارج".

وبخصوص المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، قال بارزاني أن "تنفيذ هذه المادة هو السبيل الوحيد، ولكن الحكومة العراقية درجت منذ أعوام على التنصل من تنفيذها، ونحن نقول بثقة بالغة المناطق المستقطعة وليس المناطق المتنازع عليها، لأنه يقيناً ان تلك المناطق كردستانية وستجد طريقها إلى الحل في يوم من الأيام".

وحول التطورات الحاصلة في إقليم كردستان، أشار بارزاني إلى أن "الإقليم يشهد تطوراً على نحو متواصل، وخير مثال على ذلك، انخفاض معدل الأمية خلال العقد الماضي من ٥٦٪ إلى ١٦٪".

وحول الأزمة التي تشهدها سوريا ولاسيما القضية الكردية في هذا البلد، شدّد بارزاني على أنهم "يدعمون كرد سوريا بكل الأشكال، ولكن هذا لا يعني أن نساعدهم من الناحية العسكرية أو تزويدهم بالأسلحة، ولكن من الضروري السعي على نحو عمل دبلوماسي وسلمي حتى لا يقوم أي طرف بانتهاك حقوق الكرد هناك".

وختم حديثه بالتعليق على البرنامج النووي الإيراني وتأثير عقوبات الأمم المتحدة على إقليم كردستان، وقال "نرغب في إقامة علاقات جيدة مع إيران، ولكن هذا لا يعني أن نتفق على جميع النقاط، لأن لدينا نقاط خلاف مع هذا البلد، ولكن لدينا نقاط مشتركة في الوقت نفسه، ولكننا ملتزمون دائماً بقرارات مجلس الأمن الدولي".

بغداد شهدت أمس عاصفة ترابية.. ارشيف

بانتظار تحديد موعد للاجتماع الثامن

تحضيرية المؤتمر الوطني تستقبل مقترحات الكيانات السياسية

بغداد / المدى

بدأت اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني ، امس ، بدراسة الطلبات والمقترحات التي تقدمت بها الكتل السياسية، ما ينبئ بحدوث انفراج في الازمة السياسية .

وقال عضو اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد في تصريح صحفي له " ان اللجنة التحضيرية تدرس حاليا الطلبات والمقترحات التي تقدمت بها الكتل السياسية .

واضاف " ان الطلبات والمقترحات التي تقدمت بها الكتل السياسية تتعلق بالمشاكل التي اعقبت الانسحاب الامريكي من العراق، مبينا ان هذه الطلبات تتعلق باعادة تشكيل هيكلية الدولة العراقية بعد الخروج الامريكي بما يتناسب مع الدستور.

وكان من المقرر ان يعقد قادة الكتل السياسية الاجتماع الوطني الخميس الماضي لمناقشة الازمة السياسية الحالية ، وخاصة الخلافات بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية، الا انه تم تأجيل الاجتماع، دون ذكر الاسباب، الى موعد لم يتم تحديده لغاية الان.

ونفى عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني عن ائتلاف العراقية ارشد الصالحي تحديد منتصف الاسبوع المقبل موعدا لعقد الاجتماع الثامن للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني .

وقال الصالحي في تصريحات صحفية امس" ان العراقية لم تستلم الى الان اي دعوة لعقد اجتماع مقبل للجنة التحضيرية".

وكان الصالحي قد اعلن في وقت سابق ان الاجتماع الثامن من اجتماعات اللجنة التحضيرية سيعقد منتصف الاسبوع المقبل وبحضور نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي ، من اجل التوصل الى ورقة عمل موحدة ، بعد ان فشلت الاجتماعات السابقة بوضع هذه الورقة.

ويعيش العراق أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، فيما أعلنت في (٦ شباط ٢٠١٢) أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائها لحضور جلسات المجلس.

مجلس الوزراء يوجه بالتريث في حذف الأصفار

بغداد / المدى

أعلنت الامانة العامة لمجلس الوزراء ان المجلس أصدر قرارا بالتريث في تطبيق عملية حذف الاصفار من العملة الوطنية .وذكر بيان للأمانة العامة امس ان " القرار يوجب ايقاف الإجراءات كافة المتعلقة بالعملية المذكورة وإلى إشعار آخر".

وأضاف "ان قرار مجلس الوزراء الذي حمل رقم ١١١○□ لسنة ٢٠١٢ وأقر في الجلسة الاعتيادية الخامسة عشر التي عقدت بتأريخ ١٠ نيسان الحالي يأتي بناءً على ما عرضته لجنة الشؤون الاقتصادية".

وكان من المقرر ان تبدأ عملية حذف الاصفار من العملة في شهر ايلول المقبل كخطوة لرفع سعر الدينار العراقي ازاء العملات الاخرى وكان مجلس الوزراء وجه، اول من أمس الأربعاء (١١ نيسان ٢٠١٢)، بتشكيل لجنة لدراسة تذبذب سعر صرف الدينار العراقي، فيما أكد أن اللجنة ستقدم الحلول المناسبة لدرء الضرر عن الاقتصاد الوطني.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي قد أكد، في (١٠ نيسان ٢٠١٢)، أن المجلس سيستضيف محافظ البنك سنان الشبيبي في جلسة استماع لتبيان مسألة سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي، فيما عزا الشبيبي أسباب ارتفاعه إلى ضعف الإنتاج المحلي وضعف إجراءات الحكومة.

وتشهد السوق العراقية حاليا ارتفاعا لصرف الدولار الأميركي أمام الدينار العراقي، كما ارتفعت مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الصعبة، فيما عزا البنك المركزي سبب الإضافة إلى تمويل تجارة دول الجوار من قبل التجار العراقيين. وأعلن نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٢، عن رفع سعر الدينار العراقي أمام الدولار خلال جلساته لبيع وشراء العملات الأجنبية وبواقع أربعة دنانير، مشيراً إلى أن سعر الدينار الاسمي لا يتناسب مع القوة الشرائية له أو السعر الحقيقي لسعر الصرف الدينار أمام الدولار.

يذكر أن البنك المركزي العراقي قام في ١٥ كانون الثاني الماضي ببيع وشراء الدولار وبسعر (١١٦٦) خلال المزاد الذي يقيمه يوميا وبمشاركة ٢٣ مصرفاً، بعد أن كان يقوم ببيع وشراء الدولار بسعر ١١٧٠ دينار أمام الدولار الواحد.

العراقية تكشف عن قانون عفو جديد في أروقة الحكومة

بغداد / المدى

كشفت القائمة العراقة عن مشروع قانون جديد للعفو تعمل الحكومة على ارساله لمجلس النواب من اجل عرضه للتصويت خلال الايام المقبلة. وقال النائب عن القائمة العراقية رعد الدهلكي ان" هناك قانون عفو اخر في اروقة مجلس الوزراء تعمل الحكومة عليه وتنوي ارساله الى مجلس النواب للمصادقة".

واستبعد الدهلكي في تصريحات نقلها عدد من وسائل الاعلام، اقرار قانون العفو العام من قبل مجلس النواب خلال الفترة المقبلة ، مشيرا الى ان" الجانب القانوني قد اكتمل لهذا القانون اما بالنسبة للجانب السياسي فلم يكتمل لغاية الان وخصوصا ان الحكومة طلبت سحب القانون من مجلس النواب".

واضاف ان"هناك خلافات حول تحديد الاشخاص الابرياء في مشروع القانون وكذلك من لا يشملهم العفو وهم من تلطخت ايديهم بدماء ابناء الشعب العراقي". وكان مشروع قانون العفو العام قد أثار جدلا بين الكتل السياسية خصوصا بين ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري، وذلك لمطالبة دولة القانون بتعديل بعض فقرات المشروع التي تحدد الفئات التي يشملها العفو وعدمه.

دولة القانون يؤكد اعتقال فرج الحيدري

بغداد / المدى

كشف ائتلاف دولة القانون عن أن رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي تم توقيفهما بتهمة الفساد.

وقالت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي إنه "تم توقيف رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي، على خلفية إحدى قضايا فساد أثيرت في استجواب المفوضية".

وأضافت الفتلاوي أن "عملية التوقيف جرت وفق المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات/ جنايات".

وكان مجلس النواب العراقي قد صوت خلال جلسته الـ١٤ التي عقدت، في الثلاثين من تموز الماضي، بالرفض على عزل رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وشهدت الجلسة حصول مشادة كلامية بين رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي والنائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي، التي قدمت في الثاني من الشهر نفسه، طلباً موقعاً من ١١٤ نائباً إلى مجلس النواب لسحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فضلاً عن انسحاب نواب ائتلاف دولة القانون. يشار إلى أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تشكلت بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ في (٣١/ ٥/ ٢٠٠٤)، لتكون حصراً، السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق .

صدام كان مستعدا لتصعيد جرائمه تفردا بالسلطة

تقرير أميركي: العراق لم يجن وعود بوش بالاستقرار والديمقراطية

بغداد / المدى

أشار مركز "ذا ناشيونال انترست" الاميركي إلى أن" هناك حقيقة واحدة تلف كل النقاشات التي تحيط الحرب الاميركية للاطاحة بنظان صدام في العام ٢٠٠٣ إذ يبدو أن الجميع متفقون على أن هذه المغامرة العسكرية ساعدت الشعب العراقي في التخلص من الديكتاتور". وقال المركز الاميركي في تقرير له أن "هذه الحرب احتضنت بداية بالتساوي من قبل المؤيدين الذين رأوا انها فكرة جيدة وحتى من المعارضون الذين رأوا فيها فرصة للتخلص من الطاغية والخطر المحدق بهم". لكن السؤال الجوهري بحسب التقرير ليس "ما إذا كان موت صدام هو نتيجة ايجابية للحرب ، بل إن السؤال الاساسي هو، هل كان يستحق هدف مثل صدام كل هذا الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة والعراقيون معها؟

واشار الى أن "معرفة الفائدة من حرب العراق تحتّم علينا العودة الى احداث ١١ أيلول/ سبتمبر، والاحتفالات التي تلتها في منطقة الشرق الأوسط، لندرك كم وضعت هذه الأحداث الولايات المتحدة في حالة حرب مع الأصولية الاسلامية التي كانت مصرة على تدمير المصالح الأميركية وحياة الأميركيين، حيثما وجدوا".

ولفت التقرير الى أن " الاصولية الإسلامية لا تعني المسلمين جميعهم في منطقة الشرق الاوسط، فعلى سبيل المثال فإن صدام ، لم يكن العدو الرئيسي للولايات المتحدة في حربها مع الأصولية الإسلامية، وقد كان له نوع من النزعة القومية تتعارض مع التعصب الثقافي والديني لتنظيم القاعدة ، رغم أنه كان طاغية وسفاحا وعلى استعداد للقتل على نطاق واسع للبقاء في السلطة".

انهيار نظام صدام.. ارشيف

وأشار التقرير إلى أن "صدام كان مفتاح الحفاظ على التوازن مع إيران وما إعدامه سوى هدية جيوسياسية سلمت الى ايران".

أما بالنسبة للشعب العراقي، فيقول المركز الأميركي أنه "يمكن القول بأنه لم يحصل على الاستقرار والديمقراطية التي وعد بها، لا بل اصبح هو ضحية لهذا المشروع حيث هناك حالات وفاة موثقة للمدنيين العراقيين الذي قتلوا خلال الحرب نتيجة للأعمال العسكرية فيما شرد نحو ٤،٧ مليون عراقي من الفوضى التي أطلقتها حرب بوش".

وكانت القوات الأميركية قد سيطرت بشكل شبه كامل على العاصمة العراقية بغداد في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وأسقطت تمثال صدام في ساحة الفردوس لتعلن إسقاط نظامه، بعد ثلاثة أسابيع من العملية العسكرية للجيشين الأميركي والبريطاني التي بدأت في التاسع عشر من آذار عام ٢٠٠٣.

العدد (2452) السنة التاسعة - الجمعة (13) نيسان 2012
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com